

البناء

انتهاكات البشمركة وازدواجية المعايير

مصطفى حكمت العراقي

تستمر أغلب الكتل السياسية في العراق باتّباع نهج ازدواجية المعايير الذي أصبح مباحاً في تعامل الكتل السياسية مع بعضها بعضاً، فقدت المبادئ وأصبحت المصالح الشخصية والحزبية فوق كل اعتبار، حتى تمّ تفضيل المال السياسي على دماء الشهداء والجرحى في ساحات القتال، ومن أحدث دلائل هذا الكلام هو مسلسل الإساءة المتعمّدة للجيش العراقي والحشد الشعبي منذ أن تحول سير المعارك ضدّ عصابات داعش الإرهابية وبدات الانتصارات تتحقّق تدريجياً من ديالى وجرف النصر واملري وكركيت، ومؤخراً في الرمادي، حيث تعدّدت وتنوّعت الاتهامات ومن دون دليل، ولكن الهدف كان واضحاً وهو تسييق أيّ قوة شعبية مستقلة تقاوم الإرهاب وتنتصر عليه من دون دعم التحالف الأميركي.

كل الاتهامات السابقة كانت خلال خوض المعارك أو بعد أن ينتهز التحريك، ولكن الحدث الأخير الذي حصل في قضاء المقدادية في محافظة ديالى، حيث حصل تفجير في مهوى شعبي، ويعدها حدثت أعمال إجرامية، فتمّ حرق عدد من المساجد وهو ما رفضته المرجعية الدينية في بيان رسمي، وكذلك الحكومة العراقية التي أوصت بتعويض جميع المتضررين وتقديم المجرمين للقضاء وإعادة إعمار المساجد، جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي زار القضاء بعد حصول الأحداث، وأكد أنّ سلطة القانون تفرض وجودها بقوة بالقضاء، ودعا وسائل الإعلام إلى زيارة المقدادية للوقوف على الحقائق. كذلك فصائل الحشد الشعبي أعلنت من خلال القيادي في الحشد والأمين العام لمنظمة فدوى هادي العامري استعدادها للمساهمة في إلقاء القبض على المجرمين، وكذلك تبنى العامري مبادرة إعادة إعمار المساجد، ولكن كل هذا لم يكف لدرء الفتنة التي حاول أصحاب المشاريع المشبوهة من بعض

قيادات كتلة اتحاد القوى السنية والذين دعوا إلى تدويل القضية في مجلس الأمن وطالبوا الأمم المتحدة بإدخال قوات دولية إلى العراق لـ«حماية السنة المضطّدين»، على حدّ تعبيرهم، والمطالبة بنزع سلاح الحشد الشعبي بحجة أنه خارج إطار الدولة، علماً أنّ جميع فصائل الحشد الشعبي هي تابعة لهيئة الحشد الشعبي والتي ترتبط بشكل مباشر بالقائد العام للقوات المسلحة... هذه الدعوات لاقت رفضاً واستنكاراً شعبياً وسياسياً واسعاً، حيث اتهم النائب عن اتحاد القوى الوطنية (السنية) مشعان الجبوري، المطالبين بتدويل أحداث المقدادية بالجهلة ولا يعرفون معنى التدويل.

وقال الجبوري في تصريح صحفي إنّ من يطالب بتدويل أيّ قضية عراقية إنما ينفذ أجندات خارجية ويفتح المجال للتدخل في الشأن العراقي. وهذا يدلّ عن جهل المطالبين بذلك، موضحاً أنّ جميع القضايا العراقية يجب أن تحل من قِبل العراقيين، ولا يمكن لأيّ دولة التدخل بالشأن العراقي إطلاقاً، ويبيّن أنه لا يمكن أن يتهم الشيعة بأنهم من نفذ عمليات المقدادية، فإذا البعض اتهم فيجب أن يتهموا السنة بارتكاب مجزرة سبايكر؛ والشيعة والسنة براء من تلك الجرائم، وعن استغلال البعض تلك الأحداث للمطالبة بحلّ الحشد الشعبي، أكد الجبوري أنّ لأحد يستطيع أن يحلّ الحشد ونحن بحاجة له وهو من حرّر الأراضي المحتلة في المحافظات العراقية ومشاركته مهمة في العمليات المشتركة وقدم مئات الشهداء من أجل ذلك... الهدف من تصعيد بعض قيادات اتحاد القوى السنية الأخير ضدّ الحشد الشعبي والتهديد بالتدويل كشفه موقف هذه القيادات نفسها من تقرير منظمة العفو الدولية، حيث اتهمت المنظمة قوات البشمركة ومليشيات متحالفة معها بارتكاب انتهاكات وتدمير آلاف المنازل في سياق محاولة منظمة لإزالة قرى وتجمعات عربية، موضحاً أنّ ذلك يأتي انتقاماً لما فعله داعش شمالي العراق، فيما لفتت إلى أنّ القوات الحكومية في إقليم كردستان قد تكون ارتكبت جرائم حرب في المناطق التي استعادتها. وتضمّن التقرير صوراً ملتقطة بالأقمار الصناعية تكشف

روتيه: أمام أوروبا ما بين 6 و8 أسابيع لإحكام السيطرة على تدفق اللاجئين

«هيومن رايتس ووتش»: الشرطة البلغارية تستخدم العنف ضدّ المهاجرين



قررت النمسا ألا يزيد عدد اللاجئين الذين تستقبلهم على أراضيها عام 2016 الحالي عن 37 ألفاً و500 لاجئ، وأن يكون الحد الأقصى للاجئين في النمسا 127 ألفاً و500 لاجئ حتى العام 2019، حيث تمّ الإعلان عن هذا العدد بعد اجتماع الوزراء الأوروبيين وحكام المقاطعات في فيينا.

هذا ويعتزم الائتلاف الحاكم في فيينا تكليف خبراء قانون بإعداد تقريرين بهذا الشأن، وذلك حسيماً أعلنت الحكومة. ووصف المستشار النمساوي فيرنر فايمان هذه الخطوة حيال اللاجئين بأنها حل اضطراري، والخطوة «ب» التي من أهدافها أيضاً إحداث مرّة داخل الاتحاد الأوروبي. من جهته، قال نائب المستشار النمساوي راينهولت ميترلينز، «إنّ العدد الكبير للاجئين يفوق نظامنا»، مشيراً إلى أنّ هذا هو السبب في أن تلجأ الحكومة النمساوية إلى مراقبة حدودها بطريقة للسيطرة على هذه الحدود، وأنّ ذلك يجعل من غير المستبعد رفض لاجئين قادمين للنمسا.

وفي السياق، قال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبيرت، في برلين، إنه لا يريد التعليق على قرار فيينا، مؤكداً في الوقت ذاته في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أنّ الحكومة الألمانية لا تزال تراهن على التوصل لحل أوروبي مشترك للأزمة على أن يعالج هذا الحل أسباب هروب اللاجئين، وذلك للحد من أعدادهم في أوروبا بشكل ملموس ودايم.

وحسب خطة الحكومة النمساوية، فمن المقرر ألا يتجاوز عدد اللاجئين الذين تقبلهم السلطات النمساوية 35 ألف لاجئ لعام 2017، و30 ألفاً لعام 2018، و25 ألفاً خلال النصف الأول من العام 2019.

في غضون ذلك، أغلقت مقدونيا حدودها مع اليونان محسباً ما أفادت الشرطة في سكوبيي، لتمنع بذلك عبور مئات المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى شمال أوروبا.

وصرح مسؤول في شرطة مقدونيا قائلاً: «الحدود مغلقة»، فيما ذكر متحدّث باسم الشرطة شمال اليونان أنّ الحدود مغلقة منذ مساء الثلاثاء، إلا أن نحو 600 مهاجر محتجزين على الحدود.

هذا، وذكر مسؤول شرطة سكوبيي أنّ الخطوة جاءت بسبب مشاكل تتعلق بالقطارات السلوفينية التي أوقفت نقل المهاجرين، وهو ما نفتته شركة القطارات السلوفينية. من ناحيتها ذكرت صربيا أنه ابتداءً من الأربعاء ستستسمح فقط للمهاجرين بالمرور عبر أراضيها إذا كانوا يسعون إلى طلب اللجوء، تحديداً في النمسا وألمانيا.

إلى ذلك، أكد عدد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي أنّ تقاضى أزمة اللاجئين يعود إلى تقاضى دول أعضاء في الاتحاد عن تنفيذ الاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها في هذا الشأن.

اجتماع مجلس «روسيا - النانو» محتمل أواخر الشهر المقبل

عن الأمر، وعن الأجندة المحتملة.. وبالعبء ستكون أوكرانيا على القائمة، ولكن علينا أن نرى ما هي البنود الأخرى التي ستكون على الأجندة». وذكر المصدر أنّ الهدف الآن هو إجراء سلسلة من اجتماعات المجلس قبل قفّة زعماء دول الحلف التي ستعقد في أرسو في تموز، وسيتضمّن خلالها الموافقة على تحسينات الاستعدادات المواقف عليها لمواجهة روسيا.

وأكد المصدر أنّ استئناف الاتصالات مع روسيا من خلال المجلس لا يُعدّ مؤشراً على تراخي موقف الحلف، ولكن رغبة في إدارة أفضل للعلاقات التي يُرجّح أن تكون صعبة لسنوات مقبلة، مشيراً أنّ الهدف من الحوار الجديد هو الردع والثاقفة.

لندن تتهم بوتين بوفاة العميل ليتفينيكو وتحجب الأدلة

وجاء في التقرير، «إنّني واثق من أنّ السيد لوغوفوي والسيد كوفونو كانا على علم بأنهما استخدمتا مادة سامة، وأنهما كانا يونانيان قتل السيد ليتفينيكو. لكني لا اعتقد أنّهما يعرفان طبيعة المادة التي استخدمتاها أو نتائجها». وأعرب أوفن عن اعتقاده بأن لوغوفوي وكوفونو كانا يعملان بتكليف آخرين، ربما بامر من هيئة الأمن الفدرالي الروسية، مضيفاً «من المحتمل أن تكون عملية هيئة الأمن الفيدرالي الروسية لاعتقال ليتفينيكو جرت بموافقة السيد بانتروشييف (الذي شغل منصب رئيس هيئة الأمن الفيدرالية آنذاك، والرئيس سابقين)». وكان ليتفينيكو، وهو ضابط سابق في الاستخبارات الروسية قد هرب من روسيا العام 2000 إلى بريطانيا، وتوفي في لندن يوم 23 من

ذكر مصدر دبلوماسي أنّ حلف شمال الأطلسي يناقش ما إذا كان سيدعو روسيا إلى أول محادثات رسمية بين الطرفين منذ 2014، وذلك بهدف إعادة التوازن إلى العلاقات التي تضررت بسبب الأزمة الأوكرانية.

ويذكر المصدر الذي تحدّث لوكالة «فرانس برس»، فإنّه ورغم الخلافات بين الطرفين، إلا أنّها يُقرّان بضرورة التفاهة على خلفية سلسلة الأزمات التي من بينها أوكرانيا والحرب في سوريا. المصدر أضاف أنّ الاجتماع لن يجري في قلب اجتماع وزراء دفاع حلف الأطلسي في 10-11 شباط، إلا أنه من المرجّح أن يجري في نهاية شباط أو مطلع آذار، وقال: «لا يزال يتعيّن علينا التحدّث مع روسيا

نُشر في لندن أمس تقرير عن نتائج التحقيق العام في وفاة العميل السابق في الاستخبارات الروسية ألكسندر ليتفينيكو، إذ وجّه القاضي روبرت أوفن أصابع الاتهام إلى الكرملين. ومن الألفاظ أن أوفن قدّم نسختين من تقريره، إحداهما سرية والثانية مخصصة للنشر. وفي الوقت الذي تضمّ فيه النسخة السرية التي قدّمت لأعضاء الحكومة، «أدلة قديمة» الاستخبارات البريطانية»، نُشرت النسخة المخصصة للنشر دون أي وثائق أو أدلة، بل تتضمن فقط الاستنتاجات العامة للقاضي. وحمل القاضي المواطنيين الروسين أندريه لوغوفوي وديميتري كوفونو مسؤولية تنفيذ عملية اغتيال ليتفينيكو عن طريق تسميمه خلال لقاء جمع الثلاثة في أحد مقاهي لندن.

كوا لينا

يقول إعلامي فرنسي مخضرم تابع قضائياً الشرق الأوسط لعقود طويلة إنّ الرهان السعودي على فرنسا في توفير حماية بقاء «جيش الإسلام» خارج لوائح الإرهاب يتجاهل أنّ واشنطن وافقت لموسكو على ذلك وباريس تتحدّث كثيراً لكنها لا تجرؤ على فيتو بوجه تصويت روسي أميركي في مجلس الأمن، وأنّ على السعودية أن تعلم أنها ستخوض معركة أبناء العمّ علوش على قاعدة إما إخراجهم من المعادلة السياسية والتسليم بنصف مقاعد المعارضة لجماعتها وجماعة تركيا أو العودة إلى الحسم العسكري المشارع بالنار الروسية والتغاضي الأميركي.

أدلة على تدمير واسع النطاق نفذته قوات البشمركة، أو في بعض الحالات جماعات كربية مسلحة من سورية وتركيا تعمل بالتنسيق مع «البشمركة»، وقالت دوناتيل روفيرا، كبيرة مستشاري منظمة العفو الدولية التي أجرت البحوث الميدانية في شمال العراق: إنّ قوات حكومة إقليم كردستان، تقود حملة منظمة للنزوح القسري لإنشاء المجتمعات المحلية العربية عبر تدمير قرى بأكملها في المناطق المحرّرة، واصفة ذلك بأنه من «قبيل جرائم الحرب».

كل هذه الاتهامات والدلائل لم تلاق أيّ ردّ من القيادات السنية التي تعيش في حوض مسعود برزاني، إذ أنّ أيّ منافع للمشهد التصيدي على خلفيّة أحداث المقدادية يتوقع أن يكون هناك ردّ عاصف، خصوصاً مع مقارنة حجم الدمار في الحالتين... وهذا ما أكدته الثانية عن ائتلاف دولة القانون عالية نصيف، التي طالبت القيادات السنية السياسية والدينية بالإعلان عن موقفها مما ذكره تقرير منظمة العفو الدولية، حول قيام البشمركة بتدمير منازل الآلاف من أبناء المناطق السنية المحرّرة من «داعش»، وقالت نصيف في بيان، إن بعض المحسوبين على السنة الجالسين في أربيل سيلتزمون الصمت إزاء التقرير، ويحاولون رئيس إقليم كردستان الفاقذ الشرعية مسعود برزاني الذي منحهم قصوراً وفيلات في أربيل...

الموقف الأخير لبعض القيادات السنية يؤكّد أنهم يتبعون ازدواجية واضحة في المعايير ويتسمكون بعلاقاتهم مع برزاني الذي يحلم بتأسيس دولته على أكتاف السنة، والائتين يخططان وينفذان مشروع تقسيم العراق الذي رسمه باين، ولكن هذه الاخلام لا تتحقق بفعل تقدم الجيش العراقي والحشد الشعبي والعشائر العربية السنية المتمسكة بوحدة العراق، وكذلك جزء كبير من الأحزاب السياسية الكردية الراضة لسياسات برزاني، خصوصاً بعد انهيار الاتفاق الاستراتيجي مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعمارة جلال الطالباني...

متعلّقاتهم، وفي بعض الحالات تحت تهديد السلاح على أيدي أشخاص وصفوا بأنهم مسؤولون بلغار عن إنفاذ القانون وتمّ أبعداً عبر الحدود إلى تركيا». وفي تشرين الثاني، أورد مركز بلغراد لحقوق الإنسان الذي تمّوله منظمة «أوكسفام»، شهادات بالتعرّض للضرب والتهديد واعداءات أخرى من جانب الشرطة ضدّ مهاجرين أثناء مرورهم في بلغاريا.

وحتت «هيومن رايتس ووتش» السلطات البلغارية على اتخاذ خطوات عاجلة لوقف المعاملة غير القانونية للأشخاص يلتمسون الحماية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

من جهتها، قالت متحدثة باسم وزارة الداخلية البلغارية، إنّ الإعدامات القسرية والمعاملة غير اللاحقة لطالبي اللجوء ليست جزءاً من سياسة البلاد تجاه المهاجرين، وإنّ كل حالة يتمّ الإبلاغ عنها يجري التحقيق فيها، وأضافت: «لا نتنبئ مثل هذه السياسة ولا نتشامل معها. أي بلاغ نتلقاه عن اعتداء نقوم بالتحقيق فيه».

موسكو تدعو أطراف الأزمة في مولدوفا إلى الهدوء والامتناع عن العنف

دعا الكرملين جميع أطراف الأزمة السياسية في مولدوفا إلى الهدوء والتزام القانون والامتناع عن العنف، وقال دميتري بيسكوف، «الكرملين بطبيعة الحال يتابع بانتباه كل الأحداث في مولدوفا، ويدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالقانون والهدوء»، مؤكداً أنّ موسكو تأمل في أن كل القوى التي تؤيد مختلف الخصوم السياسيين في البلاد يستمتعن من كل أعمال العنف.

وكان رئيس مولدوفا نيقولاي تيمبوش قد وقع في وقت سابق مرسوماً بتعيين وزير الخارجية بافل فيليب في منصب رئيس الوزراء، وذلك رغم استمرار الاحتجاجات والاعتصامات أمام البرلمان.

وقد أثار تصويت البرلمان المولدوفي لصالح تعيين فيليب رئيساً للحكومة، وهو من أنصار رجل الأعمال فلاديمير بلاخوتنيوك أحد زعماء الحزب الديمقراطي الحاكم، غضبا عارماً في صفوف المحتجين، ودفعهم إلى اقتحام مبنى البرلمان مساء الأربعاء 20 كانون الثاني، ووقعت مواجهات بينهم وبين الشرطة ما أدّى إلى تدافع أصيب خلاله 10 أشخاص، حسب مصادر طبية.

وتعهّد قادة المحتجين وزعماء أحزاب المعارضة بقيادة «حزبنا» و«حزب اشتراكي مولدوفا»، بمواصلة الاحتجاجات رغم انخفاض درجات الحرارة في العاصمة كيشيناو إلى ما دون 10 درجات تحت الصفر. ويرفع المحتجون شعارات تدعو إلى تغيير النخبة الحاكمة بالكامل وإجراء انتخابات مبكرة، وحسب استطلاعات الآراء، فقد تراجمت شعبية زعماء التحالف الديمقراطي الحاكم المؤيّد للكمال الأوروي إلى أدنى مستوياته، إذ قال 97% ممن شملتهم الاستطلاعات، إنهم لا يثقون بالأوليغارشي فلاخوتنيوك الذي يشغل منصب نائب رئيس الحزب الديمقراطي، فيما لا يثق 99% برئيس البلاد. وكانت الأحزاب المؤيدة للكمال الأوروي قد تمكّنت في أواخر الشهر الماضي من تشكيل تحالف حاكم في البرلمان بعد فوزها الصعب في الانتخابات على أحزاب المعارضة التي ادّعى مغلغها إلى تغيير النهج السياسي والتزمين على التكامل مع الاتحاد الأوروبي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروس وأرمينيا وقرغيزستان، بدلاً من السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الـ13 من كانون الثاني رشح الحزب الديمقراطي بلاخوتنيوك لمنصب رئيس الوزراء، لكن الرئيس رفض هذا الترشيح، علماً بأن بلاخوتنيوك يواجه تهمة متعلقة بالفساد، ولذلك اختار النواب بدلاً منه أحد أنصاره المقربين، وهو بافل فيليب خلال تصويت جرى الأربعاء في أجواء شبه سرية ومن دون أي نقاش، خشيّة من اندلاع حملة احتجاجات عارمة.